

الوسيط في المذهب

بأجرة أصلا استحق تمام الأجرة وإن قابلنا أحبطنا ما قابل المسافة التي صرفها إلى عمرته فإن حسبنا له السفر استحق تمام الأجرة فإن أحبطنا المسافة هاهنا لصرفها إلى عمرته فيضبط التفاوت بين أجرة حجة من بلدة نهضتها ومن الميقات إحرامها وبين حجة أنشئت من الميقات من غير سبق سفر ويخط من المسمى بنسبته .

المسألة بحالها لم يعتمر أصلا لكن أحرم من جوف مكة فما صرف السفر إلى نفسه لكن لزمه دم الإساءة فهل يجبر بالدم ما يخط من الأجرة فيه قولان أحدهما يجبر فلا يخط شئ والثاني يخط لأن الدم وجب حقا ﷻ تعالى ومقصود المستأجر لا يجبر فعلى هذا يعود الخلاف في أن السفر هل يحسب له في توزيع الأجرة وهاهنا أولى بأن يحسب وإن قلنا إنه يجبر بالدم فلو كان قيمة الدم تنقص عما يقتضيه الخط فقدر التفاوت هل يخط فيه وجهان